

المصدر: عمان

التاريخ: ٢٦ مايو ٢٠٠٤

## تداعيات أحداث سجن أبو غريب على مستقبل بوش وبلير السياسي

ولا ريب أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد تورطتا في المستنقع العراقي، وفي خضم تصاعد المقاومة، وتكبدتهما خسائر كبيرة في المعدات والأرواح، أخذت واشنطن تتخبط وتتصرف بطرق وأساليب ملتوية، وتستنجد بالدول الأخرى تارة وبالأمم المتحدة تارة أخرى لعلها تجد مخرجاً لورطتها، ثم جاءت فضائح تعذيب السجناء لتمثل ضربة جديدة للسياسة الأنجلو-أمريكية في العراق.

وهذه الممارسات لها تداعياتها السلبية على الوجود الأمريكي في العراق الذي أضحي فاعلاً أساسياً في شكل السياسة الداخلية الأمريكية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية وهو ما يتضح من استغلال المرشح الديمقراطي جون كيري للأخطاء الأمريكية في العراق لإقناع الرأي العام الأمريكي بعدم أحقية «بوش» بفترة ولاية ثانية، وكذلك قيام كيري بجمع توقيعات ٢٧٥ ألف أمريكي على عريضة تطالب بإقالة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، كما أن أحدث استطلاع للرأي العام أجرته مؤسسة «جالوب» لحساب شبكة (سي. إن. إن) الأمريكية، وصحيفة يو. إس. أي. توداي أظهر أن ٤٢٪ فقط من الأمريكيين أعربوا عن ارتياحهم لأداء بوش، مقابل ٥٣٪، وتعكس نتائج هذا الاستطلاع أدنى مستوى لشعبية بوش منذ بداية رئاسته، كما أظهر الاستطلاع تراجع تأييد الأمريكيين لحرب العراق إلى أدنى مستوى له (٤٤٪).

كما أن الكشف عن عمليات التعذيب أضحي بمثابة ورطة للمسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية بمن فيهم رامسفيلد نفسه، وخاصة بعد تزايد الدلائل التي تشير إلى أن الوزارة لم تكن تعلم بوجود تلك الانتهاكات إلا في يناير الماضي في حين يصير مسؤولو الصليب الأحمر على أنهم نبهوا القيادات العسكرية الأمريكية إلى عمليات التعذيب في بداية نوفمبر ٢٠٠٣، الأمر الذي جعل الأمريكيين ينقسمون حول وزير دفاعهم، حيث اعتبر ٤٦٪ أنه يقوم بعمله على ما يرام، بينما انتقده ٤٥٪، ورأى أقل من ثلث المستطلعة آراؤهم أن عليه الاستقالة.

وهذه الانتهاكات قوضت أيضاً من أسس التواجد الأمريكي في العراق، وجعلت الكثير يتساءلون عن الفرق بين ممارسات سجن أبو غريب وتلك التي كانت تتم في عهد الرئيس السابق «صدام حسين»، كما أن أية عقوبات ستتخذ من قبل الإدارة الأمريكية وأية تعويضات سيتم دفعها لن تساهم في تحسين سمعة القوات الأمريكية في العراق، الأمر الذي جعل واشنطن تفكر في الخروج المبكر من العراق وتعلن أنها ستفادر العراق فوراً إذا طلبت منها الحكومة العراقية القادمة ذلك حيث ذكر وزير الخارجية الأمريكي كولن باول وبول بريمر الحاكم الأمريكي بالعراق أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها إذا طلبتها الحكومة العراقية المؤقتة بذلك ولكن احتمالات تقديم مثل هذا الطلب محدودة.

ولم تكن سمعة الولايات المتحدة الخارجية هي الأخرى بعيدة عن التأثر بتلك الممارسات، حيث انهارت الدعوى الأمريكية بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واتخاذها من معاييرها ميزاناً تقيس به مدى احترام الشعوب الأخرى لهذه القيم والحقوق، كما تلوثت سمعة الجنود الأمريكيين في العالم، وازدادت مهمة الدبلوماسيين الأمريكيين صعوبة في تسويق مشروعاتها الإصلاحية وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير وذلك بعد أن أجمت السياسات الأمريكية مشاعر الشعوب العربية والإسلامية بما قد يزيد من حدة الكراهية للولايات المتحدة.

ومع إحساس الإدارة الأمريكية بالغضب الدولي والداخلي لعمليات التعذيب، لجأت واشنطن إلى عدة سياسات لتفادي تداعياتها السلبية، ومنها:

أولاً: اتبعت طريقة صرف الانتباه عن قضية التعذيب من خلال اتهام الديمقراطيين ووسائل الإعلام بالمبالغة في هذه القضية والإفراط في الاهتمام بها، ثم تحميل ضباط في

إن عمليات التعذيب التي قامت بها القوات الأمريكية والبريطانية ضد المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب وغيره، وما أثارته من انتقادات واسعة ستفاقم من الأزمة الداخلية التي يواجهها كل من جورج بوش وتوني بلير، حيث يعاني الأول من انخفاض شعبيته مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم، فيما جددت هذه الانتهاكات موجة الانتقادات الداخلية لبلير على المستويين الإعلامي والشعبي بل والحزبي، وبالتالي عمقت من المأزق الذي يواجهه كلا الرجلين على المستوى الداخلي، الأمر الذي يثير التساؤلات حول تداعياتها المحتملة على مستقبلهما السياسي بعد سقوط جميع الذرائع التي ساقاها لتبرير الحرب.

العراق المسؤولية المتبقية بعيداً عن بوش وفريقه السياسي. وقد بدت هذه الطريقة واضحة في الجلسة الثانية للاستماع في قضية التعذيب والتي جرت أحداثها في مجلس الشيوخ الأمريكي فبينما طلب المجلس شاهداً واحداً في الجلسة الصباحية وهو الجنرال أنطونيو تانوجا والذي أدار تحقيق الجيش في قضية أبو غريب فقد أرسلت وزارة الدفاع ستيفن كابون وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات للتقليل من أهمية تواجده خلال الجلسة.

ثانياً: لجأت إلى إدانة هذه الانتهاكات واعتبار الجنود الذين قاموا بها قلة لا تمثل الشعب الأمريكي ولا الجيش الموجود في العراق والذي يبلغ قوامه أكثر من ١٣٠ ألف جندي، حيث وصف الرئيس بوش هذه الأعمال بأنها مقززة، وتمثل انتهاكاً لأدمية السجناء العراقيين، وطالب باتخاذ إجراءات عقابية صارمة بحق القائمين بهذه الممارسات والإسراع بالتحقيقات للتأكد من أن المشكلة ليست أوسع انتشاراً واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصحيح أوضاع السجون العراقية. كما وصفها وزير الخارجية بأنها أفعال مشينة مشيراً إلى أنها لا تعكس حقيقة ما يقوم به الجنود الأمريكيون في العراق، مؤكداً أن القسم الأكبر من هؤلاء الجنود يقوم بعمل جيد في إطار احترام قواعد الخدمة ومساعدة الشعب العراقي وليس للإساءة على هذا النحو.

ثالثاً: تقديم أول جندي من المتهمين في عمليات التعذيب إلى المحاكمة وإدانته بالسجن لمدة عام وتجريده من رتبته العسكرية، وهو الأمر الذي يرى فيه البعض محاولة لامتنعاص الغضب الشعبي وتجميل صورة الاحتلال ولعل مدة الحكم وطريقة المحاكمة تدل على أنه ومع إدانة بعض الجنود الأمريكيين فإن ذلك لا يمكن أن يتوازي مع بشاعة الجرم الذي ارتكبه، ولن يكون رادعاً لغيرهم عن ارتكاب ذات الممارسات في المستقبل.

رابعاً: اتجاه المسؤولين الأمريكيين، وعلى رأسهم الرئيس بوش إلى اللجوء إلى وسائل الإعلام لتطويق فضائح التعذيب حيث استدعى قناتين قناة وصحيفة عربيتين لكي يتحدث إليهما مدافعاً عن نفسه وإدارته لتوسيع نطاق حملة التجميل واستعادة الاعتبار لواشنطن بعد الفضيحة.

ومع تطبيق هذه السياسات، ورغم فداحة الضرر الذي أصاب الإدارة الأمريكية في العراق إلا أنه لا يبدو أن إدارة بوش عازمة على تقديم كبش فداء لها، بالرغم من أن الرأي العام العالمي أصبح على قناعة تامة بأن هذه الممارسات المشينة هي من نهجه وتخطيط الإدارة العسكرية الأمريكية التي تعتمد تلك الأساليب لكسر إرادة العراقيين، وهي تدل على نوعية التربية السلوكية للجنود الأمريكيين وهناك مطالبات حالياً بفتح ملف سلوك هؤلاء الجنود في أفغانستان. وعلى الجانب البريطاني أوجدت تلك القضية حالة من انقسام الرأي في الأوساط السياسية والإعلامية البريطانية التي تشهد في الأصل عدم اتفاق على مبدأ المشاركة في الحرب العراقية، وبالتالي فإن المراقبين يرون أن تلك الأزمة لن تقف عند حدود التنافس السياسي بين الأحزاب، بل قد تكون القشة التي ستقضم ظهر رئيس

**الرأي العام العالمي أصبح على قناعة تامة بأن هذه الممارسات المشينة هي من نهج بوش و تخطيط الإدارة العسكرية الأمريكية التي تعتمد تلك الأساليب لكسر إرادة العراقيين، وهي تدل على نوعية التربية السلوكية للجنود الأمريكيين**

الوزراء البريطاني توني بليز بالرغم مما يتميز به من قدرة على إدارة الأزمات الطاحنة لا سيما في الآونة الأخيرة وهي القدرة التي أهلتها لقيادة حزب العمال لمدة ١٠ سنوات متتالية متفوقا بذلك على جولدن براون وزير الخزانة الحالي والرجل القوي في الحزب والذي يعد المرشح الأقوى لخلافة بليز.

وفي ظل حالة الانقسام هذه، أكد رئيس الوزراء البريطاني دعمه للرئيس بوش في العراق، وأنه سيواصل الوقوف بجانب واشنطن على الرغم من المصاعب التي يواجهها في استطلاعات الرأي العام والتلملل الكبير داخل حزبه.

وفي اتجاه آخر، فقد بدأت آثار فضيحة التعذيب تظهر في التقارير الصحفية التي تحدثت عن خطط لحل فرقة لانكشاير التي تورطت في الفضائح في الجنوب العراقي وذلك بسبب عدم انضباط أفرادها، وأن حل الكتيبة هو جزء من إعادة تنظيم فرق الجيش في محاولة لتخفيض النفقات العسكرية بمليار جنيه في العام.

وفي غضون ذلك، ازدادت حدة المطالبات في الفترة الأخيرة - حتى من داخل الحزب الحاكم - والتي تطالب بأن يتنحى بليز لصالح براون إذا ما أريد للحزب أن يستمر في الحكم في وجه الهجوم الذي تشنه أحزاب المعارضة لا سيما مايكل هوارد رئيس حزب المحافظين مستغلا فضيحة صور التعذيب رغم أن غالبية المحافظين هم الذين ساندوا بليز في اتخاذ قرار الحرب وكانت مساندتهم له أقوى حتى من حزب العمال، وللخروج من تلك الأزمة لجأت الحكومة إلى اتخاذ عدة سياسات، منها:

أولاً: الاعتذار عن أي انتهاك قد حصل من الجنود البريطانيين والتعهد بإجراء التحقيقات اللازمة ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، حيث أعرب توني بليز عن شعوره بـ«الصدمة» والاستياء الشديدتين للإساءة التي تعرض لها أسير عراقي على أيدي بعض الجنود البريطانيين، معتبراً إياها أمراً مخزياً للغاية.

ثانياً: العمل على تشتيت الأزمة ومحاولة إصاقتها ببعض الجنود مع التأكيد على أن هذه الانتهاكات لا تمثل منهجا سلوكيا للقوات البريطانية.

ثالثاً: العمل بشكل تدريجي بإنكار حدوث عمليات التعذيب جملة وتفصيلاً، واتهام الصحافة بفساد الموضوع والصور، وإجبار صحيفة الديلي ميرور التي أثارت القضية على نشر اعتذار رسمي عن نشر صور مزيفة تسيء إلى السمعة العسكرية البريطانية وإجبار رئيس التحرير المسؤول في الصحيفة على الاستقالة.

ولكن لا يبدو - حتى الآن - إن تلك الخطط قد نجحت في تحجيم الأزمة بل على العكس تتضاعف تداعياتها يوماً بعد الآخر وموقف الحكومة يزداد حرجاً، حيث تظهر استطلاعات الرأي شبه اليومية في العاصمة البريطانية ضعف موقف بليز وهبوط شعبيته إلى معدلات متدنية، وقد اتخذ الرافض المتزايد سياسيات بليز شكلاً أكثر شدة عندما قام أحد أنصار جماعة تدعى آباء من أجل العدالة بإلقاء مادة كيميائية على بليز داخل مجلس العموم. وخلاصة القول، إن قضية تعذيب السجناء العراقيين قد أخرجت إدارة الرئيس بوش وأضافت صعوبة جديدة إلى صعوبات وتراجعات الإدارة الأمريكية في العراق سياسياً وأمنياً، وقد تكون أحد المسامير التي تدق في نعش هذه الإدارة، كما أنها كشفت عن مدى كذب عدم مصداقية الولايات المتحدة ومعها بريطانيا، بأنهما ستجعلان من العراق واحة للديمقراطية والحرية والأمن والأمان ليكون نموذجا يحتذى به بين دول المنطقة، لكن ما يحدث الآن هو مزيد من القتل والدمار والتعذيب والمعارك، التي أودت بحياة الآلاف من الأبرياء.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية